مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (08) /العدد (2)، ديسمبر 2021، ص.ص:332-353

المقاربات النظرية لظاهرة الفقر (أسبابه، مشاكله، وقياسه)

Theoretical Approaches to the Poverty Phenomenon (Its Causes, Problems and Measurement)

فضيلة تواتي *[1]

[1] جامعة الجزائر1، كلية الحقوق سعيد حمدين، الجزائر

fazianezina@gmail.com

تاريخ الاستلام:2021/07/06 تاريخ القبول:2021/12/30 تاريخ النشر:2021/12/31

ملخص:

عرفت الإنسانية الفقر والفقراء منذ أزمنة ضاربة في أغوار التاريخ، إذ حاولت الأديان والفلسفات منذ القدم أن تحل مشكلته، ومع استفحال الظاهرة وانتشارها مع مرّ العصور إلى أن أصبحت اليوم واحدة من المهددات الحقيقية للاستقرار الاقتصادي، الأمني والاجتماعي، الأمر الذي أصبح يهدد التواجد البشري فوق المعمورة، إذ تُشير التقديرات إلى أن خُمس سُكان العالم يُمكن تصنيفهم بأنهم فقراء محرومون من الحدود الدنيا لفرص العيش الكريم الآمن، مما أدى بالعالم أجمع إلى دق ناقوس الخطر، فشغلت المعضلة الباحثين على شتى اختصاصاتهم والاقتصاديون بالدرجة الأولى، فتعددت المقاربات النظرية بالبحث عن الأسباب الحقيقة للفقر وكذا معالجة المشاكل التي تنجر عنه، طرق ومؤشرات قياسه، كل ذلك، من أجل التوصل إلى الحلول التي يُمكن معها القضاء على الفقر أو الحد منه، وذلك بتوفير أسباب التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتفادي المشاكل التي يسببها.

الكلمات المفتاحية: الفقر، المقاربات النظرية، خط الفقر، قياس الفقر، مؤشر الفقر.

ترميزJEL: O13، N5، A12

Abstract:

Humanity has known the poverty and the poor since the times of history and tried to religions and philosophies since ancient times solved the problem, but with the spread of the phenomenon and spread with the ages until today is one of the real threats to economic stability, security and social, which Threatens the human presence on the globe. It is estimated that a fifth of the world's population can be classified as poor, deprived of minimum safe living opportunities, which has led the world to alarm.

The dilemma dealt with researchers in all their specialties and economists in the first place. There were many theoretical approaches to finding the truth about poverty and to addressing the problems that arise from it, methods and indicators of it, in order to reach solutions that can eliminate poverty or reduce it.

By providing the causes of economic and social development and avoiding the problems it causes.

Keywords: Poverty, theoretical approaches, poverty line, poverty measurement, poverty index.

JEL Classification Codes: A12، N5،O13

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تعتبر ظاهرة الفقر من أكبر التحديات التي تواجه دول العالم، فهي مشكلة تعرفها كل الشعوب لما لها من انعكاسات سلبية على المجتمع فقد نالت اهتمام الباحثين وحتى المسؤولين السياسيين من خلال دراسة وتحليل هذه الظاهرة لأجل محاربتها، إذ سُطرت لها كل الإمكانيات والبحوث النظرية والميدانية من أجل القضاء عليها أو الحد منها.

وظاهرة الفقر واحدة من أهم المعضلات التي واجهتها المجتمعات والحكومات والنظريات منذ أقدم العصور، وتعد من أكبر التحديات البشرية، ولأن الفقر كظاهرة اجتماعية الشكل، اقتصادية المضمون ظاهرة عالمية لا تختص بها دولة دون أخرى، إذ أن جل شعوب العالم عانت ولازالت تعاني منه، وعلى غرار هذه الشعوب نجد الدول النامية تتصدر قائمة الدول المصنفة ضمن الدول الفقيرة، إذ يصل الأمر بهذه الأخيرة إلى افتقاد أدنى وسائل العيش إذ لم نقل الكماليات منها، بل حتى الضروريات التي يجب أن تكون في متناول كل فرد وكل أسرة في أي مجتمع ما.

وتعريف الفقر هو تعريف نسبي إذ لم يتوصل الفقهاء والباحثون إلى تعريف جامع ومانع إذ يختلف تعريفه ومفهومه من مجتمع إلى مجتمع آخر ومن ثقافة إلى ثقافة أخرى، بناءً على المعطيات والظروف المصاحبة، فالفقر على العموم هو عدم قدرة الفرد لتحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة عن مستوى معين ضمن معايير اقتصادية واجتماعية.

ولا شك أن تفاقم مشكلة الفقر وتزايد أعداد الفقراء على مستوى العالم أصبح واقعاً يفرض نفسه على واقع الخطط والدراسات إذ تسعى الدول والمنظمات الدولية قاطبة وعبر برامج مصممة وفق آليات جادة ومحكمة الدراسة للحد من الفقر كظاهرة مزعجة والتقليص من عدد الفقراء عبر العالم، فظهرت للوجود وعبر أزمنة مختلفة عدة مقاربات نظرية، كل منها قامت بدراسة الظاهرة من الزاوية التي رأتها ورسمتها في إطار تفسيرها ومعرفة أسبابها ونتائجها من أجل البحث لها عن حلول للحد منها ورفع المستوى المعيشي للأفراد والمجتمعات.

1.1.الإشكالية:

مما سبق نطرح التساؤلات التالية:

إلى أي مدى وُفقت المقاربات النظرية في تفسير ظاهرة الفقر؟

وما هي الحلول التي قدمتها من أجل الوصول للقضاء على الظاهرة أو التقليل منها؟

2.1 الفرضيات:

رغم تعدد المقاربات والنظريات التي تناولت الفقر كظاهرة اجتماعية، اقتصادية بالدراسة والتحليل، إلا أنها لم تتمكن من تحديد الأسباب الحقيقة التي تقضي عليها أو حتى إيجاد الحلول للحد منها.

اختلاف الرؤى لظاهرة الفقر واختلاف الظروف أدى إلى اختلاف النظريات لقياس وتحديد مؤشرات الفقر.

3.1 أهداف الدراسة:

* يتلخص الهدف الرئيسي من البحث التعرض إلى مجموع المقاربات والنظريات المفسرة لظاهرة الفقر، ولعل اختلاف بينها يكمن في اختلاف الرؤى التي ينظر إلى الفقر كظاهرة اجتماعية او اقتصادية وكذا اختلاف المعايير المعتمد عليها في تفسيرها.

* تشخيص أهم الأسباب التي تساهم وتؤدي إلى تنامي ظاهرة الفقر في العالم.

* محاولة تقديم أهم الطرق لقياس الفقر.

* التعرض إلى مؤشرات الفقر.

2. تحديد المفاهيم

لقد أثارت مسألة تحديد الرؤية لمفهوم الفقر جدلا واسعا ووجهات نظر متباينة تتفاوت بين علماء الاقتصاد وعلماء الاجتماع والنفس كونها ظاهرة يكتنفها العديد من التعقيدات وذات أبعاد متعددة، اقتصادية وسياسية وبيئية وحتى تاريخية (العذارى، وعبد الرسول، 2012، ص3).

1.2. مفهوم الفقر والنظريات المفسرة له:

الفقر لغة: يعرف الفقر من الناحية اللُغوية على أنه الحاجة، أي عدم قدرة الشخص على تلبية حاجياته اليومية الأساسية التي تضمن له المعيشة الحسنة، وهو أيضا حالة احتياج الفرد إلى أي شيء يكمل به النقص ويسده فيشعر بالحرمان والقلة، فهو فقير في هذا الشيء ويفاقر إليه (مذكور، 1975، ص433).

جاء في لسان العرب أن الفَقر أو الفُقر ضد الغنى وقدر ذلك أن يكون له ما يكفي عياله، قال أبو عمرو ابن العلاء فيما يروي عنه يونس: «**الفقير الذي له ما يأكل، والمسكين الذي لا شيء له**»، وروى ابن سلام عن يونس قال: «**الفقير يكون له بعض ما يقيمه، والمسكين الذي لا شيء له**» (إرشيد، مكافحة، 2008، ص 236).

والفُقر لغة رديئة، ابن سيده: وقدر ذلك أن يكون له قدر ما يكفي عياله ورجل فقير من المال فقد فقر أي فقير وفعله الافتقار، والنعت فقير، والفقير هو المحتاج، إذ يقال رجل فقير أي محتاج وافتقر إلى الأمر أي احتاج إليه وشكا إليه فقره أي حاجته، والفقير على وزن فعيل بمعنى: فاعل، يقال فُقر ويقال أغنى الله مَفَاقِرُهُ أي وجوه فقره، وسد الله مفاقرهُ، أي أغناه وسد وجوه فقره، والفقير معناه المَفْقُور وهو الذي نزعت فقارة من ظهره فانقطع صلبه من شدة الفقر ولم يعد قادرا على الحركة، ورجل فقير من المال وقد فَقُر فهو فَقير والجمع فُقراء والأنثى فقيرة من نسوة فقائر والفقر الحاجة وفعله الافتقار والنعت فقير(ابن منظور، بدون سنة، ص 60 ،61).

الفاقرة جمع فواقر الداهية الشديدة وكأنها تكسر فقار الظهر وفَقُرَ فَقُارةً ضد استغنى وأفقره ضد أغناه، تفَاقَر تظاهر بالفقر وادعاه، المفاقر: وجوه الفقر ولا واحد لها وقيل هي جمع فقر على غير القياس كحسن ومحاسن وقيل أيضا هي جمع مفقرة بمعنى فقر (المنجد، بدون سنة، ص 591).

أما مصدر كلمة فقر فهو مأخوذ من العمود الفقري للإنسان، فالفقير هو الذي نزعت فقرة من ظهره فانقطع صلبه من قلة الفقر ولم يعد قادرا على الحركة، لأن العمود الفقري للإنسان هو الذي يجعله مستوياً، واقفاً قادراً على الحركة (المعجم الوسيط، بدون سنة، ص697).

والقيام بنشاطاته، إذا فقد فقراته أصبح لا يقوى على الحركة، وهذا هو حال الفقير في المجتمع.

والفقر الناتج من فقار الظهر هو المعني الشائع عند العرب ويقصد به الفاقة الناتجة عن عجز طبيعي أو شيخوخة أو مرض مزمن وكلها أسباب تمنع الإنسان من التقلب في الأرض لتحصيل المعاش. كما جاء في المعجم الوسيط أن الفقر هو العوز والحاجة، وافْتَقَر معناه صار فقيراً، والفقير هو المكسور فِقار الظَهر، فيقال فقرته الفاقرة، أي كسرت فِقار ظهره (طعان، بدون سنة، ص 33).

الواضح أن الدلالة اللُغوية لمعنى الفقر هي الحاجة والعوز والتي هي الركيزة الأساسية في تحديد هذا المفهوم.

مفهوم الفقر اصطلاحاً:

يُعد الفقر مُشكلة عالمية وظاهرة اجتماعية ذات امتدادات اقتصادية وانعكاسات سياسية واجتماعية وبيئية متعددة الإشكال والأبعاد وهي ظاهرة لا يخلو منها أي مجتمع من المجتمعات، ولكن بدرجات مختلفة من التفاوت في الحجم والطبيعة والمصدر، ويجمع الدارسون في مجال ظاهرة الفقر على عدم وجود تعريف موحد له في الوقت الحاضر، واختلف في تحديد مفهومه من بيئة إلى بيئة أخرى ومن عصر لعصر آخر ومن نظرية إلى نظرية أخرى، فلم يحض الفقر بتعريف مانع وجامع وذلك لاختلاف الظروف والأزمنه، وكذا الاختلاف في تحديد الشخص الفقير أصلا، ولم يتمكن الباحثون من إعطاء تعريف علمي دقيق للفقر والفقراء، فمن هو مصنف فقيرا في المجتمعات الغربية المتحضرة مثلا ليس نفسه الفقير في الدول الإفريقية أو ما يسمى بدول الجنوب لاختلاف معايير وضوابط تحديد مفهوم الفقر.

والفقر من المفاهيم المجردة النسبية فهو مفهوم يحاول وصف ظاهرة اجتماعية اقتصادية بالغة التعقيد والتشابك من جهة وهو مفهوم يختلف باختلاف المجتمعات والفترات التاريخية وأدوات القياس والخلفية الفكرية والأخلاقية للمتصدي لدراسة الظاهرة من جهة ثانية، ولكن الجانب المشترك للعديد من التعريفات يدور حول مفهوم الحرمان النسبي لفئة معينة من فئات المجتمع أي الحرمان من الضروريات أو ما تعرف بالحاجات الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها في الحياة اليومية والعيش من دونها عند بعض المجتمعات.

ويُعبر علماء الاجتماع عن الفقر بوصفه على أنه الداء الذي لا دواء له، أما علماء الاقتصاد فهم يعبرون عنه أنه مشكلة اقتصادية، وتجدر الإشارة إلى أن الفقر لم يعد مصطلحا يعبر عنه بكلمات وجمل، إنما ظاهرة كبيرة تحددها عوامل ومؤشرات اقتصادية، اجتماعية، سياسية وتاريخية.

كما يرى البعض أن الفقر هو الحرمان الشديد من الحياة الرضية فان يكون المرء فقير معناها أن يعاني المرء من الجوع وألا يجد المأوى والملبس وأن يصاب بالمرض (طعان، بدون سنة، ص 33)

عَرَّفَتْ قواميس علم الاجتماع الفقر على أنه مستوى معيشي منخفض لا يفي بالاحتياجات الصحية والمعنوية المتصلة بالاحترام الذاتي للفرد أو مجموعة من الأفراد.

وحسب فضيلة الدكتور «يوسف القرضاوي» في كتابه دور «الزكاة في حل المشكلات الاقتصادية» الذي يعرف فيه الفقر على أنه: «الفقر هو عجز الموارد المالية للفرد أو المجتمع على الوفاء بحاجاته الاقتصادية» (القرضاوي، 2001، ص17).

كما عرفه الأستاذ عبد الرزاق الفارس: «الفقر هو عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية ويمثل الحد الأدنى في مجتمع ما من المجتمعات في فترة زمنية محددة» (الفارس،2001، ص 17).

تعريف الدكتور «محمد حسين باقر» : «الفقر هو حالة الحرمان المادي الذي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء كماً ونوعاً، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والمادي والوضع السكني والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات.

يُعرف البنك الدولي في تقريره الثالث عشر لعام 1990 الفقر علي أنه «هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوي المعيشة»، فهذا المفهوم يعتمد بدرجة كبيرة علي مفهوم الحد الأدنى ومستوى المعيشة.

والفقر بمفهومه العام المبسط هو انخفاض مستوى المعيشة عن مستوى معين ضمن معايير اقتصادية واجتماعية والافتقار إلى القدرة على التعلم واكتساب المعارف، وهذا فإن الجزء المشارك في جميع تعريفات الفقر يدور حول مفهوم الحرمان.

كما يُعرف الفقر أيضا على أنه : «مدى توفر القدرات والاستحقاقات التي تفسر باحترام الذات، والمساهمة في الحياة المدنية، فضلاً عن المشاركة في اتخاذ القرار، وتوفر حقوق المواطنة»، ويعرف هذا النوع بفقر القدرة أو الفقر البشري ويتم قياس فقر القدرة من خلال الرقم القياسي الفقر البشري، الذي يقيس أوجه الحرمان من حياة صحية مديدة، ومن القراءة والكتابة من مستوى معيشي لائق مثل الحرمان من المياه المأمونة وانخفاض وزن الأطفال عن المعدل الطبيعي لأعمارهم، ويدل ارتفاع قيمة تلك المؤشرات على انتشار الفقر البشري (برنامج الأمم المتحدة للتنمية 2007، ص345).

وينظر إلى مفهوم الفقر نظرة نسبية نظرا لارتباطه بمستوى المعيشة العام في المجتمع وبتوزيع الثروة، وهو الحالة التي يكون الفرد فيها عاجزا عن الوفاء بتوفير متطلبات الغذاء، الملبس والمأوى الضروري لنفسه.

أماالفقر على مستوى الدول، فهو يعني غياب التنمية بمفهومها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، وقد يصحب ذلك وجود التضخم المتنامي وضعف الاستثمار في المجالات المختلفة، اقتصادية واجتماعية، وكذلك ضعف التدريب وعدم التأهيل.

ورد في تقرير التنمية للبنك الدولي سنة 2000 تعريف الفقر على أنه: «يعيش الفقراء دون التمتع بحرية العمل والاختيار التي يعتبرها الأغنياء أمرا مسلما به، وكثيرا ما يفتقرون إلى ما يكفي من الغذاء، والمأوى، والتعليم، والرعاية الصحية، مما يحرمهم من التمتع بالحياة التي يتمناها كل إنسان، كما أنهم معرضون بشدة للإصابة بالأمراض، وآثار الاضطراب الاقتصادي والكوارث الطبيعية وكثيرا ما يتعرضون لسوء المعاملة من مؤسسات

الدولة والمجتمع ولا يملكون القدرة على التأثير على القرارات الهامة التي تؤثر في حياتهم»(البنك الدولي، 2000، ص1).

ويرتبط الفقر بمظاهر حرمان مادي ملحوظ، مثل: تردي الأوضاع السكنية، وسوء التغذية، واللباس، ويؤثر الفقر بشكل كبير على مجموعات وفئات قدرتها على الوصول إلى المصادر الاقتصادية محدودة، كالمرضى، والأيتام، والنساء.

والنظرة الصحيحة للفقر حسب رأينا: أنه حالة يعجز فيها الإنسان بسبب مجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية عن تلبية حاجاته المادية والمعنوية في ظل نظام اجتماعي وثقافي محدد.

فالفقر ظاهرة معقدة وحقيقة راسخة ومستشرية، حيث يوجد قرابة نصف سكان العالم يعيشون على أقل من دولارين في اليوم، كما أن هناك أكثر من مليار شخص يكابدون العيش بأقل من دولار في اليوم الواحد (مكتب العمل الدولي، 2003، ص01).

يتضح من كل ما سبق أن للفقر عدة مفاهيم تختلف من مجتمع إلى مجتمع آخر، من ثقافة إلى ثقافة أخرى، بناءً على الظروف المصاحبة بتوافر عناصر ومعايير ومؤشرات خاصة اقتصادية، ثقافية وحتى سياسية. وقد تنوع الفقر من خلال الدراسات التي اعتمدها الباحثون ووضع تصنيفات محددة لظاهرة الفقر ولعل من أهم التقسيمات المعتمدة وأشهرها:

* فقر الدخل: الذي يعرف على أنه عدم القدرة المادية على تأمين مستوى معيشي لائق، إذ يعتمد هذا التعريف على معيار الدخل للتمييز بين الفقراء وغير الفقراء.

ويندرج تحت فقر الدخل نوعان من الفقر، ألا وهما الفقر المطلق أو كما يصطلح على تسميته بالفقر المدقع والفقر النسبي والذي يمكن تفسيرهما على أن الفقر المطلق "**المدقع**" والفقر النسبي (سوف نتطرق إليهما لاحقا بالشرح المفصل في المحور الثالث قياس الفقر)، حيث يعطي الأول حدا معينا من الدخل وتعتبر الأسرة فقيرة إذا قَلَّ دخلها عن هذا الحد، أو هو البؤس وشدة الفقر، لا مسكن ولا طعام وحاجات أساسية أخرى، أو هو الفقر المحدد بمقياس ثابت، كخط الفقر الدولي المحدد بدولار واحد في اليوم، فهو يتحدد عند مستوى أقل من الحد الأدنى للدخل ويعتبر الفرد فقيرا وتبقى القيمة الحقيقة لخط الفقر ثابتة، في حين يشير الفقر النسبي إلى الحالة التي يكون فيها دخل الأسرة أقل بنسبة معينة من متوسط الدخل في البلد، وبالتالي تتم المقارنة في هذه الحالة بين فئات المجتمع المختلفة من حيث مستويات المعيشة، أو هو الفقر الذي يعرف بمقاييس يمكن أن تتغير عبر البلاد أو عبر مدى الزمن، مثل خط الفقر الذي يحدد بنصف متوسط الدخل للفرد والخط قابل، للارتفاع مع الدخل (مقاوسي، 2008، ص 31).

الفقر البشري: وهو نوع من الفقر متعدد الأبعادويتسم محتواه بالتنوع لا بالتوحد ويقيس الرقم القياسي البشري للحرمان البشري في مجال الحرمان من التنمية البشرية الأساسية ألا وهي: معرفة الكتابة والقراءة ومستوى معيشي لائق، ويشمل أوجه الحرمان المتعلقة بالقدرات الأساسية للحرمان المتعلق بسنوات العمر، والصحة والإسكان والمعرفة والمشاركة والأمن الشخصي والبيئة.

إلى جانب هذا التصنيف توجد تصنيفات أخرى منها الفقر الدائم والفقر المؤقت، إذ أن الفقر الدائم والمتواصل يرجع إلى خلل هيكلي في الاقتصاد المحلي، أما الفقر الطارئ والمؤقت فينتج عن أزمة اقتصادية أو عسكرية أو سياسية عابرة أو عن كوارث طبيعية عادة ما يتم تجاوزه بالتعاون والتضامن والتكافل الشعبي والدولي من خلال تقديم المساعدات لتجاوز الأزمة.

إضافة إلى تصنيفات أخرى الفقر الاقتصادي والذي مفاده عدم قدرة الفرد على كسب المال وعلى الاستهلاك والتملك، أما الفقر الإنساني هو عدم حصول الفرد على بعض الخدمات كالصحة والتغذية والمياه النقية والمسكن الملائم، فضلا عن الفقر السياسي والذي يتمثل في غياب حقوق الإنسان وعدم المشاركة السياسية في المسار السياسي للدولة المنتمي إليها ذلك الفرد ونقص الحريات الأساسية والإنسانية.

2.2. والنظريات المفسرة له:

تعددت النظريات المفسرة لظاهرة الفقر، كل حسب وجهة منظاره للظاهرة ونظرته لها ولعل النظريات الأكثر تفسيرا هي:

1- **نظرية الحلقة المفرغة:** المقصود بالحلقة المفرغة هو وجود حلقة تبدأ بالفقر وتنتهي به، حيث مثلا تبدأ الحلقة من مستوى انخفاض الدخل ثم انخفاض مستوى التغذية والصحة، ثم انخفاض مستوى الإنتاجية، ثم تنتهي بانخفاض مستوى الدخل مرة أخرى (عياد، 2017، ص 09).

ومنه فإن الفكرة التي تعتمد عليها الحلقة المفرغة للفقر هي أن الأفراد من ذوي الدخل المرتفع يمكنهم أن يدخروا ويستثمروا، بينما لا يستطيع الأفراد من ذوي الدخل المنخفض أو المحدود القيام بذلك النشاط بسهولة من أجل كسر الحلقة المفرغة للفقر ومن الملاحظ أنه يوجد العديد من الحلقات المفرغة في الدول النامية، حيث توجد الحلقة المفرغة للتعليم، والحلقة المفرغة للصحة.

2- **النظرية المالتوسية في تفسير الفقر:** يعود النظرية إلى الكاهن «**توماس روبرت مالتوس**» في القرن التاسع عشر الذي يرجع أسباب الفقر إلى تزايد عدد السكان، الذي يخضع نموه حسب «**مالتوس**» لمتتالية هندسية (64.32.16.8.4.2..)، بينما يخضع نمو المواد الغذائية إلى متتالية حسابية(3.2.1...) وبالتالي عدد السكان يزيد بصورة مضاعفة عن زيادة المواد الغذائية، مما يؤدي حسب «**مالتوس**» حتماً إلى مشاكل الجوع والفقر والبطالة. وقد خلص «**مالتوس**» إلى ضرورة العمل على تحقيق التوازن بين عدد السكان والمواد الغذائية اللازمة لهم، وذلك بضرورة التحكم في نمو السكان، حتى أنه دعىَ إلى الإجهاض كوسيلة من وسائل الحد من الزيادة في السكان واعتبره ثمرة من ثمرات الدعوى إلى الحد من تعداد السكان وزيادة النمو البشري.

ودائما حسب «**مالتوس**» أن البؤس لا يرجع إلى سوء تسيير الثروات، وإنما إلى اختلال التوازن بين عدد السكان وكمية الغذاء(بوشوشة، 2016، ص10).

حيث يقول «**مالتوس**»: ان زيادة السكان يمكن أن تصل إلى حد لا تستطيع الأرض بعده إطعامهم بسهولة، ومن ثم لابد من وضع حد لهذه الزيادة، ولا مناص إذن من ضبط السكان (نامق، دون سنة نشر، ص24).

3- النظرية الماركسية في تفسير الفقر: «كارل ماركس» هو مؤسس النظرية الاشتراكية التي تقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، حيث أنه من المحاربين للملكية الفردية، ويفسر ظاهرة الفقر على أنها أساس الصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالي، الذي يتكون من الطبقة الرأسمالية المالكة والمهيمنة لوسائل الإنتاج، وبذلك فهي تسيطر على فئة الطبقة العاملة التي تصبح تابعة لها، حيث أن العامل لا يتقاضى حسب ماركس إلا الأجر القليل من فائض القيمة التي يربحها رب العمل ويحدث بذلك استغلال هذه الطبقة، مما يولد الصراع بين العمال وأصحاب رأس المال حول الربح والأجور والريع باعتبار هذا الأخير ما هو إلاَّ جزء من فائض القيمة يأخذه ملاك الأراضي دون عناء، يسمح للرأسماليين بتقليص الأجور إلى مستوى متدني لرفع الأرباح (دويدار، 1981، ص 455، 456).

وإلى جانب هذه النظريات المفسرة للفقر، ظهرت أيضا مدارس للفقر، أسست كل منها نظرتها المختلفة له ومن بين أشهر هاته المدارس نجد كل من:

1- مدرسة الرفاهية L'Ecole de Bien Etre "Welfariste

واستندت هذه المدرسة مبادئها على الرَفاهْ الاقتصادي، أو ما يسمى بمبدأ الرفاهية الاقتصادية الذي يقوم على أساس القياس المادي للرفاهية أو ما يصطلح على تسميته بالفقر النقدي باستعمال الدخل أو الإنفاق الاستهلاكي كونهما معبر على مستوى الرفاه للفرد (عياد،2017، ص 12).

وتقسم الرفاهية حسب أصحاب هذه النظرية التي يتزعمها **«ولفاريست»** إلى رفاهية الفرد ورفاهية المجتمع وهذه الأخيرة ماهي إلاَّ رفاهية مجموع الأفراد، بمعنى أن الرفاهية الكلية هي مجموع الرفاهيات الجزئية، وبالتالي حسبهم فإن دراسة الرفاهية يجب أن ينصب على دراسة سلوك الفرد في سعيه نحو تحقيق رغد العيش أو ما يسمى بالرفاه.

2 -مدرسة الحاجات الماسةl'Ecole des Besoins de Base

ظهرت هذه المدرسة انتقادا للمقاربة النقدية والتي تقوم على إمداد الطبقات المحرومة بالسلع والخدمات دون اشتراط الرفاهية الاقتصادية التي نادت بها مدرسة الرفاه، وقد حددت الحاجات الأساسية على أنها الحاجات التي من شأنها الحفاظ على النشاط البدني العادي وذلك بتحديد سلة من المواد الغذائية بأقل تكلفة ممكنة، ولقد اعتمدت منظمة العمل الدولية هذه النظرية تحت ما سمي بـ«مقياس الاحتياجات الأساسية لقياس كفاءة عملية التنمية».

3- مدرسة القدرات أو الاستطاعة l'Ecole des Capabilités

ظهرت هذه النظرية على يد العالم الاقتصادي "**أمارتيا سن**" وهي النظرية الأقرب إلى الواقع، حيث بني نظريته على القدرات البشرية باعتبار أن البشر هم ثروة الأمم، والتنمية البشرية هي عبارة عن عملية خيارات البشر، بحيث أوضح **«أمارتيا سن»** أن هذه الخيارات هي حق البشر الجوهري والتي سماها بالأحقيات التي عددها كتالي:

- الحق في العيش لحياة طويلة معبر عنها بالعمر المتوقع عند الولادة؛
- الحق في الحصول على المعرفة والتعليم؛
- الحق في توافر المواد اللازمة لتحقيق مستوى يشي لائق.

وهذا ما تبنته الأمم المتحدة في برنامجها والمبدأ الأساسي لهذه المدرسة يتمثل في كون جودة حياة الشخص مرتبطة بكل من الوجود والفعل أو العمل أو ما يسمى بالوظيفة التي يمكن لأي شخص الوصول إليها، والقدرة هي التي تعكس حرية الشخص في بلوغ نمط الحياة الذي يريده.

3.أسباب الفقر:

تتولد ظاهرة الفقر كظاهرة متأصلة وضاربة في جذور التواجد الإنساني والحياة البشرية وتتفاقم نتيجة تضافر مجموعة من الأسباب والعوامل الرئيسية التي تلعب دورا هاما فيها حيث يكاد يتفق الباحثون على تقسيمها إلى: أسباب بيئية وأسباب سياسية وأمنية، أسباب اقتصادية وأسباب اجتماعية.

1.3. أسباب وعوامل بيئية:

تلعب العوامل البيئية دورا بارزا في زيادة نسبة الفقر في العالم خاصة بعد التحولات التي يعرفها العالم سواء الجغرافية منها أو المناخية أو عوامل أخرى كالاحتباس الحراري، كل ذلك اثر سلبا على خارطة العالم وجعل من بعضها تفقر أو تزداد فقرا ومن ذلك التصحر الذي يفتك بالأراضي الفلاحية التي تعتبر مورداً غذائياً هاماً لبعض الدول، حيث جاء في تعريف اتفاقية الأمم المتحدة للتصحر «هو تدهور الأرض في المناطق القاحلة والشبه القاحلة وفي المناطق الجافة والشبه الرطبة نتيجة لعوامل مختلفة، تشمل التغيرات المناخية والنشاطات البشرية مما يؤدي إلى فقدان الحياة النباتية والتنوع الحيوي بها ويُؤدي إلى فقدان التربة الفوقية، ثم فقدان قدرة الأرض على الإنتاج الزراعي ودعم الحياة الحيوانية والبشرية»، وبالنتيجة يعتبر التصحر سببا رئيسيا للفقر نتيجة انعدام الزراعة بسبب فساد الأراضي الزراعية التي تغذيها رمال الصحراء نتيجة عملية التصحر.

عنصر آخر لا يقل أهمية عن كونه مسببا لظاهرة الفقر ألاَ وهو الجفاف وهو عبارة عن تأخر سقوط الأمطار لفترة طويلة ويمثل أخطر المشاكل والكوارث البيئية، لأنه يؤثر على حياة الأفراد ومعيشتهم بحيث أن نقص تساقط الأمطار لفترة طويلة يؤدي إلى جفاف التربة التي تؤثر سلبا على الإنتاج الزراعي وانخفاضه أو انعدامه في بعض الحالات، كما يهلك الثروة الحيوانية والتي تعتبر هي الأخرى موردا هاما من الموارد الغذائية الحيوانية للأفراد والسكان وتنخفض القدرة الشرائية وكنتيجة لذلك يزداد عدد الفقراء في المناطق التي يضربها الجفاف، مما يؤدي بهم إلى الهجرة إلى المدن طلبا للعيش ولقد أشارت إلى ذلك منظمة الصحة العالمية أن الجفاف ساهم بنسبة 50% من أجمال الكوارث الطبيعية نتيجة سوء الغذاء ونقص التغذية وانتشار العدوى(علام، 2014، ص 19).

2.3. الأسباب السياسية والأمنية:

تلعب الظروف السياسية والأمنية دورا فعالا في تفشي ظاهرة الفقر في أي مجتمع ما ومن بين الأسباب السياسية والأمنية التي تؤدي إلى انتشار وتفاقم هذه الظاهرة نذكر منها:

الدخول إلى اقتصاد السوق وانتهاج سياسة الاقتصاد الحر الرأسمالي: لقد عرفت معظم الدول وفي حكوماتها المتعاقبة إصلاحا في سياستها الاقتصادية تمثلت في الانتقال من الأنظمة السائدة إلى الاقتصاد الحر الرأسمالي وسياسات التحول الاقتصادي لإيمانها بأن قوى السوق والسوق الحر هو الوسيلة الأنجع والآلية الوحيدة لتوزيع

الحصص الاقتصادية بين أفراد وفئات المجتمع، فالتحول الاقتصادي كان نتيجة عوامل وضغوط لمسايرة الركب الحضاري والتكنولوجي، مما أحدث خللا في توازن تلك الحكومات وسبب بل وزاد من حدة ظاهرة الفقر.

كما أن لعدم الاستقرار السياسي والأمني، سبباً في اتساع ظاهرة الفقر، إذ تشكل الصراعات والحروب سواء الداخلية أو الإقليمية عاملاً مهماً في تفاقم حدة الفقر، وهذا نِتاج الدمار الذي تخلفه على مستوى البني التحتية والمنشآت القاعدية والموارد الأساسية، وتعد عامل طارد للاستثمارات الأجنبية طويلة الأجل، ناهيك عن الحالات الإنسانية التي تخلفها من اللاجئين، والمعطوبين والأرامل واليتامى، بالإضافة إلى ما ينتج عن هذه الصراعات من تدني لأوضاع الأمنية سواء الداخلية منها أو الخارجية، تكون من مخلفاتها ضعف التنمية البشرية إن لم نقل انعدامها، خاصة التعليم، الصحة، السكن، الرعاية الاجتماعية(عباس، 2018، ص13) .

كما أن المتصفح لخارطة الفقر في العالم والعالم الفقير خاصة يكشف مجموعة من الدلالات ذات الأبعاد التاريخية، والتي ترتبط بالاستعمار حيث نلاحظ أن أكثر الدول التي تعاني من هذه الظاهرة كانت إلى وقت قريب مستعمرة من قبل القوى الاستعمارية ولمدد متفاوتة، حيث ساهمت في نهب خيرات هذه الدول، ومخزناتها من طاقات وثروات سواء ثروات طبيعية أو حيوانية أو حتى بشرية والاستحواذ على الممتلكات باختلاف أنواعها ونهب الممتلكات باختلاف أنواعها وتهميش سكانها، بالإضافة إلى نشر الكثير من المظاهر السلبية، كالأمية والجهل، وتجريدهم من أراضيهم الخصبة التي كانت أساس معاشهم كمورد طبيعي، هذه السياسة الاستعمارية ساهمت في التأخير الزمني لبلدان الجنوب المستعمرة في ركب قطار التقدم، ومن خلال ذلك تم تقسيم العالم إلى عالم شمال يعيش نوعا من الحياة المترفة والرفاهية الاقتصادية، وعالم جنوب يعاني الفقر والحرمان، بالنتيجة أثرت في نفس الوقت إلى زيادة هُوة التخلف لهذه البلدان وشعوبها وإن البعد الاقتصادي متعدد الأوجه ويتعذر حصره في جانب واحد حيث إن التنمية الاجتماعية بشكلها العام تتطلب توفير المال اللازم لها لأن التحديات القائمة الآن في عصرنا الحالي عصر التقدم الرهيب في التكنولوجيا تتمثل في التخفيف من حدة الفقر(طعان، دون سنة، ص 34).

إضافة إلى أن الحروب والنزاعات تؤدي إلى عدم الاستقرار وظهور مجتمعات معسكرة من خلال تأثير القوى المسلحة التي تنتهي باستنزاف الثروات الطبيعية والاقتصاديات الوطنية للدول النامية، فكثرة الحروب تؤدي لا محال إلى اتجاه سياسات الدول الضعيفة إلى سياسة التسلح بهدف تحصين البلاد من الإخطار الخارجية وذلك على حساب التنمية، فعادة ما تسعى هذه الدول وتتسابق لاقتناء أحدث الأسلحة، وهذا ما يجبر الدول تخصيص أعلى الميزانيات لتغطية مصاريف تلك الأسلحة، مما ينتج عنه سياسات وصراعات ونزاعات داخلية أو حتى خارجية يؤثر سلبا على سياسات التشغيل وضياع فرص العمل والممتلكات وبالتالي سرعة الوصول إلى الفقر في المجتمع.

فالحروب تؤثر على مستوى معيشة الفرد وتجعله يعيش في مستوى أدنى للمعيشة وذلك لتأثير هذه الأخيرة على النشاط الاقتصادي وعلى الموارد الموجودة، والحصار الذي يفرض على أي بلد سواء حصار اقتصادي خاصة كالحضر على الاستيراد والتصدير الذي بدوره سوف يُؤثر على الأفراد أيضا لأنه يوقف أي نشاط أو استثمار قد يؤدي إلى النهوض بنوع من الاقتصاد، ومنه لا يجد أفراد المجتمع أمامهم إلا الموارد المتاحة لهم والمحدودة وبالتالي يصلوا إلى مرحلة الفقر المطلق والتي هي عدم القدرة على إشباع الحاجات الأولية كالغذاء والملبس باعتبارهما ضرورة من ضروريات الحياة الإنسانية.

ونجد التوزيع الجغرافي لبعض الدول قد يؤثر على مستوى المعيشة بالنسبة لأفراد ذلك المجتمع، وذلك بسبب قلة الموارد المتاحة للأفراد وبالتالي يؤثر على مستوى المعيشة نظرا لسوء التوزيع الجغرافي (قورين،2014، ص 18).

بالإضافة إلى أن اتباع سياسة معينة ومجحفة في بعض المجتمعات تكون السبب في انتشار ظاهرة الفقر من خلال امتلاك بعض من أفراد المجتمع ذوي السلطة والجاه لمعظم ثروات المجتمع دون البعض الآخر مما يؤدي حتما إلى ظهور الطبقية بين أفراد المجتمع الواحد، إذ نجد في بعض المجتمعات التي تنتهج هذا النوع من هذه الممارسات السياسية نجد أن الطبقية تكون بارزة والفوارق الاجتماعية تكون جلية وواضحة ما سوف يؤثر في اتساع الفجوة بين طبقات المجتمع الواحد، إذ أن الفقير يزداد فقرا والغني يزداد غنى، ما يؤثر سلبا على المجتمع وكذا على سياسة الدولة في التنمية.

عنصر آخر يمكن إدراجه ضمن الأسباب السياسية لما له من تأثير على الإدارة وصيرورة عملها، ألا وهو الفساد والبيروقراطية الذي ينبع من سوء سياسة التخطيط، فالبطء في التصرف وتعقيد الإجراءات الإدارية وعدم الاكتراث بمصالح المجتمع والمواطنين، يجعل العمل الإداري أو الخدمة العمومية مثقلة بالبيروقراطية، مما يساهم في تعطيل النهضة الاقتصادية والنهوض بالمشاريع التي قد تساهم في بناء اقتصادي يكون له الدور في تحريك عجلة النمو والنهوض بالمجتمع إلى الرفاهية المرجوة.

فالفساد يُؤْذِي الفقراء بشكل غير مباشر لأنه يعرقل النمو الاقتصادي، ويكرس عدم المساواة، ويلحق الأذى بتوزيع الإنفاق العام، ومن خلال قنوات أخرى عديدة فإنه يقف عائقا أمام تخفيف حدة الفقر، وقد أظهرت الدراسات أن الفقراء يدفعون نصيبا من دخولهم على الرشاوى أكثر من الأغنياء، ويعتمدون على الخدمات العامة أكثر من الأغنياء.

وتتشابه ظروف الفساد وعلاقة الفساد بالفقر في مختلف الدول العربية، على غرار دول العالم ينشأ الفساد من خلال بيروقراطيات تتنامى جميعها بالتوازي مع طبيعة أنظمة الحكم منها البيروقراطية الملكية، وبيروقراطية الحزب، وبيروقراطية الدولة، وبيروقراطية العائلة والعشيرة، ويؤدي الاستئثار بالحكم إلى حالة قصوى من الفقر الاجتماعي، يكون نتيجتها عدم استفادة الفقراء من الدعم الحكومي ومن الخدمات، وإجهاض سياسة استهداف الفقراء بالدعم، وهو النهج الذي أكده تقرير التنمية لسنة2004 .

3.3. الأسباب الاقتصادية:

ولعل من أهم هذه الأسباب هو الافتقار إلى الدخل والأصول اللازمة للحصول على الضروريات الأساسية كالغذاء والسكن والملبس والمستويات المطلوبة في الصحة والتعليم وبلوغ أدنى مستويات الرفاهية، ولتحقيق كل ذلك لابد قبل كل شيء أن يحصل الفرد في هذه المجتمعات على وظيفة تليق به وحصوله على الدخل الذي من خلاله يُحَسن من خلاله مستواه المعيشي وبالتالي حياته وحياة العائلة التي هو مسؤول على الانفاق عليها، حيث يؤكد الفقراء دائما على الدور للعمل في تحسين مستوى أوضاع حياتهم وثروة البلد في مجموعها لها أثر كبير في ذلك، فكلما زادت البلدان ثراءً، تحسن وضع الفقراء في تلك البلدان في المتوسط، علما بأن الآلية الرئيسية المؤدية

كذلك هي دفع أجر أفضل مقابل العمل، فمع ارتفاع النمو الاقتصادي يتناقص الفقر نتيجة ارتفاع الدخل(حاجي،2014، ص 17).

كما أن ارتفاع معدل البطالة التي تعتبر السبب الرئيسي لافتقار السكان لانعكاساتها على مداخيل العائلات والتي أصبحت تمثل في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولعل أسوء وأبرز سمات الأزمة الاقتصادية التي توجد في الدول والدول النامية على حد السواء هي تفاقم ظاهرة البطالة، والتي تفسر التزايد المستمر والمطرد في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون أن يعثروا عليه، وهذا رغم الجهود التي تبذلها الدول، إذ تعد آفة البطالة من الظواهر السلبية التي تُهدد السلم والاستقرار الاجتماعي، باعتبار أن دخل الفرد من عمله يمثل صمام الأمان والاستقرار له ولمجتمعه، في حين أن البطالة والحرمان من الدخل يولدان الاستبعاد والتهميش الاجتماعي، علاوة على سائر العلل الاجتماعية الأخرى.

كذلك عامل آخر من العوامل الاقتصادية المُولدة لظاهرة الفقر، ألا وهي النظرة الدونية والإحتقارية لبعض المِهَن في المجتمعات العربية خاصة، كالعمل في القطاع الزراعي وهذا السبب من أهم أسباب البطالة والفقر لأنه ناتج عن قيم اجتماعية، وعادات وتقاليد خاطئة ولكنها طاغية على أفكار العديد من مجتمعنا التي تفضل العمل الحكومي على العمل المهني، والعمل في القطاع الزراعي، ونتيجة لهذه النظرة الدونية فإن الشباب يفضلون البطالة على ممارسة مثل هذه المهن، أو الهجرة للمدن بحثا عن العمل مما يترتب على ذلك ضغطا على عرض العمل وبالتالي زيادة نسبة البطالة في المدن(طنش، بدون سنة، ص 116) .

إضافة إلى إخفاق خطط التنمية الاقتصادية وتفاقم أزمة المديونية الخارجية، إذ أن الدول لاسيما النامية منها تعرف تراجعا كبيرا وخطيرا في النمو الاقتصادي، نتيجة فشل خطط التنمية التي تسطرها، وفشل سياستها الاقتصادية، الأمر الذي يؤدي حتما بالدولة المعنية إلى التدين الخارجي من البنوك العالمية لاسيما صندوق النقد الدولي بشروط قد تكون مجحفة في حق تلك الدول الأمر مما ينجر عنه تفاقم أزمة المديونية الخارجية وتوقع أغلبها في مأزق المديونية والاقتراض من البنوك الدولية حتى تتمكن من تسيير ميزانيتها وتلبية الاحتياجات الأساسية منها الأدوية والمواد الغذائية الأساسية كالحبوب، مما ينجر عنه ويفرز العديد من المشكلات ومنها أزمة الفقر والبطالة .

كما أن سوء استخدام الموارد الاقتصادية وعدم الاستفادة منها بالطريقة التي يمكن من خلالها تحقيق التنمية لكل أفراد المجتمع ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للدول الفقيرة.

ثم إن للتباينات الواسعة واتساع الفجوة في توزيع سوء توزيع الدخل واتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء، يعتبر من بين المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها غالبية دول العالم، يتأثر التفاوت في توزيع الدخل بسببين غير مباشرين: الأول هو عدم المساواة في توزيع الأصول المادية والمالية بين السكان والذي يزيد من حدته صعوبة حصول الفقراء على الائتمان، الذي يؤدي إلى الحد من قدرات الفقراء في اكتساب الرزق، ونظرا لعدم وجود أدوات ضمان لديهم يقدمونها إلى البنوك للحصول على قروض فإنهم يصبحون عاجزين عن الاقتراض لشراء

أصول مادية إنتاجية تكون بمثابة العمود الفقري لنشاطاتهم سواء الزراعية منها أو الحرفية أو الحصول على رأس مال صغير للبدء في عمل تجاري يكسبهم دخلا.

بينما يرجع السبب الثاني إلى عدم كفاية التحويلات الصافية للفقراء ومن بين الأثر الاقتصادية للتفاوت في توزيع الدخل ظهور الطبقية في المجتمع وإثراء فئة منه على حساب باقي الفئات مما يعني تقوقعها في دائرة التخلف والحرمان.

وحسب رأينا فإن للتغيرات في الاقتصاد العالمي والأسواق العالمية التي أدت إلى عولمة أسواق السلع والخدمات وتدهور نسب التبادل التجاري، والديون الخارجية، وتنفيذ برامج التصحيح الهيكلي، والأزمات المالية المتتالية كلها عوامل أخرى أثرت على ظاهرة الفقر وازدياد نسبة انتشارها سواء في العالم بأسره أو العالم الفقير بما يعرف بدول الجنوب أو ما يسمى بالدول السائرة في طريق النمو أو حتى في الوطن العربي رغم ما تزخر به طبيعتها من موارد طبيعية من بترول وغاز وذهب وخيرات أخرى وزراعة بكل أنواعها أو بشرية وتوفر كل الأسباب المتاحة للازدهار والرفاه.

4.3 الأسباب الاجتماعية:

إن التمايز في الطبقات الاجتماعية في أي مجتمع ما يمهد لبيئة خصبة لظهور ظاهرة الفقر وتناميها في أي دولة كذلك يكون للنمو السكاني أو ما يعرف بالانفجار الديموغرافي دورا أساسيا في بروز آفة الفقر وهو أحد أسبابه الرئيسية، لأن تزايد السكان يشكل ضغطا على الموارد والبيئة، كما يؤثر على نوعية الحياة على الكرة الأرضية، خاصة إذا كانت تلك الزيادة تتم بين السكان الذين يعيشون في حالة فقر، أي أن الزيادة في أعداد الفقراء غير مصحوبة بالزيادة في المداخيل، فهذا المنعكس الطردي بين انفجار عدد السكان والنقص في الموارد الأساسية يؤثر سلبا على الحالة الاجتماعية لهؤلاء السكان وفي هذه الحالة تواجه الدول حالة من العجز في توفير المتطلبات الأساسية التي قد تفوق احتياطات الدولة، وقد تزداد حالة العجز هذه وتستمر وتتفاقم عنها آفة الفقر بمعناها التام. واحتلت العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر مكانة مهمة في الفكر الاقتصادي، فطبقا لصاحب نظرية الندرة العالم الاقتصادي الانجليزي «**توماس روبير مالتوس Thomas Robert Malthus**» أن هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والفقر، فمعدل نمو الغذاء– الراجع إلى النمو الاقتصادي – يزيد بمعدل أقل من معدل السكان، مما يؤدي إلى زيادة معدلات الفقر، إذ أن عدد السكان يتزايد بمتتالية هندسية، بينما تتزايد مواد الطعام بمتتالية حسابية، وبالتالي سوف تلتهم زيادة عدد السكان أي زيادة في موارد الطعام(شكيمة، 2014، ص18)، كما سبق التطرق إليه بالشرح سابقا.

حيث أن حجم الأسرة يعتبر من مسببات الفقر إذ يؤدي كبر حجم الأسرة وارتفاع معدلات الإعالة إلى زيادة الأعباء على نفقات الأسرة وبالتالي مواجهة حالة العجز عن توفير كل متطلبات هذه الأسرة ذات الحجم الكبير، وقد تزداد حالة العجز هذه باستمرار وتتفاقم، وينتج عنها الفقر بأتم معناه.

كما أن للتضخم الذي يعرف بأنه الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات معبرا إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود وبالتالي تتأثر المداخيل الحقيقية للأسر، وتصل إلى حالة العجز عن اقتناء كل المتطلبات التي تحتاجها

وتصبح ضمن تعداد الفقراء بغض النظر عن درجة الفقر فالتضخم سيزيد في عبء الإعالة التي تقع على العاملين في إعالة غير النشطين في ظروف التضخم المتسارع (شيبان، 2012، ص43).

كما أن تدني القدرة الشرائية للفرد مقارنة بالدخل الضعيف الذي يحصله جراء العمل الذي يشغله وهذا كثيرا ما يكون سببه الارتفاع العام في السلع والخدمات نتيجة التضخم.

وتعتبر برامج التعديل أو التصحيح الهيكلي واحدة من أهم الأسباب التي أدت إلى تنامي الفقر وازدياد معدلاته خاصة على العالم النامي فقد كانت الكثير من الدول النامية قد عرفت تدهوراً شديداً في الظروف الاجتماعية مع تزايد سوء التغذية، بطيء التحسينات في مجال الصحة أو في تراجعها...ألخ

ومما لا شك فيه **أن** تدني المستوى التعليمي والمشكلات التعليمية والثقافية لأي بلد من البلدان تؤثر سلبيا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي لهذا البلد، لذلك توجد علاقة وثيقة بين الفقر أو الجوع والأمية والتدهور الاقتصادي، حيث لوحظ في أماكن مختلفة من العالم أن هناك علاقة عكسية بين المستوى التحصيل العلمي والفقر فالعلاقة بين التعليم والفقر علاقة جدلية كما أثبتت الدراسات والبحوث في هذا الشأن أن وضع التعليم مُتدني جدا عند الأسر الفقيرة وظهر الارتباط الوثيق بينه وبين الحالة المادية للأسرة على الرغم من توفر فرص التعليم الإلزامي المجانية، وذلك بسبب اضطرار بعض الأطفال للعمل من أجل المساعدة في توفير الحاجات الأساسية للأسرة هذا من جهة، ومن جهة عدم قدرة الأسرة على توفير ما تتطلبه الدراسة من مستلزمات، كما يرتبط تدني الحالة التعليمية بانتشار الأمية بين النساء، فالأسر الفقيرة خاصة في البلاد العربية التي تميل إلى تعليم الأبناء الذكور وذلك دائما لقلة الإمكانيات لاعتقادهم أن تعليم الذكور له مردود اقتصادي أفضل على الأسرة.

وإذا نظرنا إلى ظاهرة الفقر بالتحليل في هذا الجانب، نجد أنه لم يعد الهدف الوحيد من التربية والتعليم هو العمل على تنشئة الأجيال ذهنيا وأخلاقيا بل أصبح التعليم أحد العوامل الأساسية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، فهذا السبب يقلل من مستويات انخراط الأفراد في سوق العمل لعدم حصولهم على المؤهلات اللازمة من الشهادات التي تؤهلهم إلى تقلد المناصب وحصولهم على عمل وبالتالي حصولهم على الدخل أو الراتب الذي يحقق لهم الاستقلال المادي و يمكنهم من العيش في المجتمع و تخطي الصعوبات المالية التي قد ينجر عنها الحرمان والعوز، إذ أن السبب الجوهري للفقر هو قِلة المال عند الفرد أو عدمه، وعليه يصبح المال أو النقود هو المِحك الجوهري في حياة الإنسان، وبهذا الفهم يصبح الفقر هو عدم مقدرة الإنسان على شراء حاجاته الأساسية، والتي بغيرها لا يمكن أن يكون موجودا كإنسان وكائن يتمتع بالحياة، وبالإضافة إلى ذلك فالنقود وامتلاكها هي الراجمة للفقر وقرينة الوجاهة الاجتماعية، وتقاس بها المكانة للشخص في المجتمعات المحلية والمحافل أيا كانت.

سبب آخر قد يكون له من الأثر في انتشار ظاهرة الفقر ألا وهو التوزيع غير العادل للثروات الوطنية، فالعالم اليوم أصبح جزيرة أغنياء تحيط بها بحار من الفقراء هكذا وصف رئيس جنوب أفريقيا «**مبيكي**» في مؤتمر الأرض «بجوهانسبورغ» مُعضلة الفقر التي تزداد يوما بعد يوم رغم التقدم الذي أحرزته البشرية في شتى المجالات، ورغم جني الكثير من خيرات الكوكب التي يجمع الخبراء على أنها كافية لتقديم الرفاهية للستة مليارات من البشر الذين يعيشون فوقه لو تم توزيعها بالحد الأدنى من العدالة.

4. قياس الفقر

إن مصطلح قياس الفقر هو من المصطلحات الحديثة التي أفرزتها التطورات بشتى أنواعها والتنامي المتسارع للظاهرة اعتمادا على معايير ومقاربات نظرية مختلفة ومتنوعة، فتعدد واختلاف أوجه النظر حول ظاهرة الفقر أدى بالضرورة إلى تباين في قياس الفقر من مجتمع إلى مجتمع آخر.

ويختلف مفهوم وطُرق قياس الفقر من مجتمع لآخر، كما يختلف دخل المجتمع نفسه من وقت لآخر، فمن يُعَدُ فقيراً حسب مستويات المعيشة في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، قد يعد غنيا في إحدى الدول الإفريقية والأسيوية، كما أنه من كان يعتبر فقيرا نسبيا بمقاييس عشرين سنة مضت حسب احتياجات ومتطلبات الحياة في ذلك الوقت، قد يعتبر في الوقت الحاضر ضمن من يعيشون في الفقر المدقع.

اعتمدت المحاولات الأولى لقياس الفقر على مؤشرات مباشرة عن القدرة الدخلية أو الاستهلاكية للأسرة، وفي مقدمتها دخل أو إنفاق الأسرة أو الفرد، وحصة الوحدة الاستهلاكية من الإنفاق ونسبة الإنفاق على المواد الغذائية وحصة الفرد من السعرات الغذائية، إلا أن أساليب قياس الفقر شهدت مؤخرا تطورا كبيرا، فظهرت أساليب عديدة، منها أسلوب خط الفقر، الذي يعد كأساس لقياس درجة الفقر في أي دولة، ويمكن تلخيص هذه الطريقة بتبيان مفهوم قياس الفقر وكذا مفهوم خط الفقر.

ويقصد بقياس الفقر وضع أرقام التي من خلالها يمكننا تقييم درجة الفقر في مجتمع ما وتحديد عدد أفراد المجتمع الذين يعتبرون فقراء، وذلك من خلال وضع خطوط الفقر التي تقسم المجتمع إلى فئتين، فقراء وغير فقراء.

ويعتبر الفرد فقيرا إذا كان استهلاكه أو دخله يقع تحت مستوى الحد الأدنى للحاجات الأساسية اللازمة للفرد، ويطلق على هذا الحد الأدنى بخط الفقر، الذي يكون ثابتا بالوحدات الحقيقية عبر الزمن بحيث يمكن اعتبار الناس الواقعين أسفل هذا الخط فقراء على عكس الدين يقعون فوق الخط.

وخط الفقر هو مقياس رسمي تستخدمه الحكومات لتعريف من يعيشون تحت هذا المستوى من الدخل باعتبارهم فقراء (هرندي، 2016 ص 3).

وهو محاولة منهجية لوضع تقدير كمي لما يطلق عليه الحاجات الأساسية للإنسان (الغذاء، الملبس، المسكن، النقل) إذ يعتبر الحد الفاصل بين الفقراء وغير الفقراء وهو درجة معيارية، كما حدد ذلك صندوق النقد الدولي واعتبر خط الفقر حصول الفرد الواحد على دولار واحد يوميا، أو ما يعادل ذلك.

ويعتبر هذا الأسلوب الأوسع استخدام لقياس وتحليل الفقر، يصلح لأغراض المقارنات الدولية والأسلوب المعتمد من البنك الدولي تعتمد منهجيته على تقسيم المجتمع إلى فئتين: فقراء وغير فقراء وذلك بتحديد خط الفقر الذي يعرف بأنه إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية.

ويعتبر البروفيسور «**مارتن رافاليون**»، الذي عمل حاليا في البنك الدولي، من أهم المساهمين في قضايا قياس الفقر والسياسات التي تؤثر في الظاهرة ، كما يعتبر البروفيسور «**أنتوني أتكسون**»، من جامعة أكسفورد، والبروفيسور «**أمارتيا سن**»، الحائز على جائزة نوبل في علم الاقتصاد لسنة 1998 والذي يعمل في جامعة

كمبريدج، من الرواد الذين وضعوا الأسس لقياس الفقر، ويمكن تقسيم الطرق التطبيقية لقياس خط الفقر إلى نوعين: الطرق الذاتية والطرق العلمية، واستند الباحثون في تحديد الطرق الذاتية لقياس خط الفقر على توجيه سؤال للفقراء حول «**كم من الدخل تحتاج لمقابلة احتياجاتك الأساسية**» على أساس أنهم حددوا الاحتياجات الأساسية على أنها تحتوي على الغذاء والملبس والمسكن والصحة والمواصلات، وبأخذ متوسط الإجابات يتم التوصل إلى تحديد خط الفقر الذاتي.

أما الطرق العلمية لقياس خط الفقر، فأشهرها طريقة استهلاك الطاقة الغذائية التي قال بها «**قرير وثوربيك**» سنة 1986 وطريقة تكلفة الحاجات الأساسية التي ناد بها «**راونتري**» وتعتمد الطريقتان على ما يوفره الغذاء من طاقة للأفراد.

تعتمد منهجية وأسلوب قياس الفقر على تقسيم المجتمع قيد الدراسة إلى فئتين، فئة الفقراء وفئة غير الفقراء وذلك عن طريق ما يسمى بـ «**خط الفقر**» وهناك أنواع مختلفة من خطوط الفقر، أهمها خط الفقر المطلق أو المُدقع وخط الفقر النسبي، ويحدد خط الفقر تبعا للتعريف المعتمد للفقر وواقع المجتمع قيد الدراسة.

ولعل أنجع وأهم النظريات التي اتخذت كأساس لقياس الفقر هي التي انتهجت معيار الدخل ومعيار الحاجات الأساسية للدلالة على تحديد من هو الفقير

أ- قياس الفقر في إطار الدخل: ويتم استخدام هذا المؤشر سواء على مستوى الفرد أو الأسرة باعتباره احد المؤشرات المعبرة على الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية والأساسية، وهي التي تحدد موقع الفرد أو الأسرة من خط الفقر وأهم المؤشرات الدخلية المستخدمة في قياس الفقر هي: الدخل الفردي أو الأسري الذي يعكس مستوى معيشة الأفراد والأسر، كما يضيف إلى ذلك مؤشر آخر ألا و هو الإنفاق الاستهلاكي الذي يعبر عن مستوى معيشة الأفراد مقارنة بالدخل، أضف إلى ذلك الإنفاق على المواد الغذائية وهذا المؤشر يعبر عن قياس مستوى المعيشة والإنفاق على المواد الغذائية، بحيث أنه كلما زاد الإنفاق على المواد الغذائية يقابله انخفاض الإنفاق على السلع الغير ضرورية وهو ما يعبر عنه الضروريات والكماليات وهو ما يفسر انخفاض مستوى الأسرة(علام ،2014، ص 51).

قياس الفقر بمعيار الحاجات الأساسية وهذه الحاجات تمثل القيمة الإجمالية للفرد للحد الأدنى الذي لابد من تحقيقه من استمرار حياة الفرد بطريقة مقبولة وبالمقابل فإن الأشخاص الذين يقل استهلاكهم هن هذا المستوى المسطر يعتبرون ضمن الفقراء، وهنا يعتمد على مؤشر الاحتياجات الأساسية من الغذاء والذي يتطلب ضرورة حصول الجسم على قيمة من السعرات الحرارية من أجل مزاولة النشاطات اليومية العادية وتحسب تكلفة الغذاء باستخدام أقل أنواع الغذاء كالتالي:

$$Zf = \sum Pj \; x \; XJ$$

Zf خط الفقر الغذائي

PJ يمثل أسعار السلع

Xj يمثل حزمة سلع الاحتياجات الأساسية من السلع

وكذا احتياجات الفرد من الطاقة الغذائية، ويقصد بها الحد الأدنى من الطاقة اللازمة أو السعرات الحرارية التي تمكن الفرد من أداء نشاطاته اليومية وقد قدرت منظمة التغذية والزراعة 2354 سعرة حرارية في اليوم، وعلى ذلك فإن خط الفقر يساوي الإنفاق الاستهلاكي اللازم لتوفير كمية من الغذاء التي تمد الفرد البالغ بحد أدنى من الطاقة الضرورية لمباشرة نشاطاته اليومية.

ب- قياس الفقر في إطار الدخل والحاجات الأساسية: وخط الفقر هو أحد أهم المقاييس المعتمدة لقياس الفقر ولقد عرف عدة أنواع نذكر منها:

1-خط الفقر المطلق: وهنا قسم الباحثون الذين يعتمدون هذا التقسيم الحاجات التي يتطلبها الأفراد في المجتمع إلى سلع استهلاكية غذائية سلع استهلاكية غير غذائية، مما أدى إلى تقسيم هذا النوع إلى نوعين من خط فقر المطلق، أولهما خط فقر الغذاء(الفقر المدقع) على اعتبار أن المكون الرئيسي للاحتياجات الأساسية في الدول النامية هو الغذاء وفي هذه الحالة من حالات الفقر التي لا يستطيع معها الفرد الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الغذائية الأساسية اللازمة للحصول على الحد الأدنى من السعرات الحرارية لبقائه حيا وممارسة نشاطاته الاعتيادية، وفي المقارن فقد قاس البنك الدولي القيمة المعادلة لهذه الحريرات بـ واحد دولار أمريكي للفرد (حسب معادلة القدرة الشرائية للفرد لسنة 1985، ثم 1.08 دولار سنة 1993، وحوالي 1.25 دولار سنة 2005) كخط للفقر المدقع الشديد.

وثانيهما هو خط فقر غير الغذاء أو خط الفقر الأعلى ويتمثل في الاحتياجات الضرورية الغير غذائية (الملبس، السكن، التعليم والصحة). (طويطي، 2014، ص 21).

وحسب أغلبية الباحثين يعد خط الفقر المطلق، وما يشتق منه من مؤشرات هو الأنسب بالنسبة للدول النامية، ويعرف خط الفقر المطلق (خط الفقر العام) بأنه "إجمالي تكلفة سعر السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية من مواد غذائية وملبس ومسكن وتعليم وصحة والاحتياجات الأساسية الأخرى (بختي، بهياني، 2018، ص 184).

2-خط الفقر النسبي: وهو أحد المقاربات النظرية التي تنظر إلى الفقر على أساس مستوى معيشي معين أو مقاييس اجتماعية غالبة في زمن وبلد معينين، ويحدد الفقير حسب هذه المقاربة على أنه الشخص الذي لا يملك جملة من السلع التي تعتبر عادية في المجتمع، ويقاس الفقر النسبي على أساس عدم تمكن الفرد من الحصول على الحاجيات والسلع المستهلكة من قبل غالبية الأفراد في ذلك المجتمع وينظر إلى الفقر النسبي إلى وسيط الدخل أو الإنفاق، كما يستخدم في بعض الأحيان متوسط الدخل، وهنا يعتبر الفقر ظاهرة نسبية توجد في كل المجتمعات بما فيها المجتمعات الغنية، وهو ما يفسر وجود الفرد تحت نسبة معينة من الدخل المتوسط ويتغير بتغير نوع الدخل ومستواه.

3-خط الفقر المدقع: وهو عندما لا تكفي موارد الفرد لسد الكلفة الدنيا من السلع الغذائية الأساسية للبقاء على قيد الحياة فهذا يعني بأننا حالة الفقر المدقع.

Pe = Cf x Kn x m

حيث:

Pe= خط الفقر المتوقع؛

Cf= كلفة السعرة الحرارية الواحدة؛

Kn = السعرات الحرارية للفرد ضمن الأسرة في اليوم؛

M = عدد الأيام في الشهر.

وبصيغة عامة فإن خط الفقر المدقع هو عندما لا يصل الفرد إلى الكفاية من بلوغ الحد من السعرات الحرارية في اليوم والمحدد بـ 2354 سعرة حرارية في اليوم على حسب المنظمة العالمية للتغذية والزراعة.

4-خط الفقر الذاتي: ترتكز هذه الطريقة على تحديد خط الفقر من خلال الفقراء ذاتهم وذلك بتحديد المكونات اللازمة لعيش حياة مقبولة في مجتمع ما وهي ترتكز على الإجابات التي يقدمها الأفراد على السؤال التالي: ما هو مستوى الدخل اللازم لمقابلة احتياجاتك الأساسية؟ مع العلم أن هذه الاحتياجات الأساسية هذه تتمثل في الغذاء الملابس، السكن، التعليم، الصحة والمواصلات ويأخذ متوسط الإجابات على هذا السؤال التوصل إلى خط الفقر

5- خط الفقر السياسي: هو خط محدد في الوسط السياسي الإداري لدولة ما وفي وقت ما، وهو يوافق مستوى من الدخل يعتبر أن أي فرد أو عائلة يملك دخل أقل مما هو مسـطر، بحاجة إلى مسـاعدة اجتماعية ويعتبر صاحبه من الفقراء.

غير أن ونظرا لكون مقاييس خط الفقر تكتنفها صعوبات ولم تكن لتعطي نتائج مضبوطة، وثابتة بسبب تداخل عدة عوامل وهو ما أدى إلى تباين قيمة خط الفقر من بلد إلى آخر، حيث أدى الأمر بالاقتصاديين إلى البحث عن مقاييس أخرى لتحديد من هم الفقراء باستخدام مقاييس أخرى أو ما اصطلح على تسميته بمؤشرات الفقر.

5.مؤشـرات الفقر: والتي تعني تجميع المعلومات حول الفقراء الذين تم تحديدهم على أسـاس خط الفقر لقياس متوسط درجة الحرمان التي يعاني منها هؤلاء في المجتمع.

ولقد تعددت المؤشرات بتعدد وجهات النظر حول قياس الفقر التي سوف نتطرق إلى بعضها بالشرح والتفصيل

1-مؤشر حدوث الفقر،The Incident of Poverty: وهو أكثر المؤشرات شيوعا وابسطها ويسمى أيضا المؤشر الرقمي للفقر أو مؤشـر عدد الرؤوس أو كما يسـمى مؤشـر حسـاب الرأس ويحدد هذا المؤشـر عدد الأفراد أو الأسر في المجتمع الذين يقعون تحت خط الفقر، ويحسب بالطريقة التالية:

$$H=q/N$$

حيث:

H = مؤشر حدوث الفقر

N = عدد الأفراد الذين ليهم دخل

q = عدد الفقراء أو الأسر

2-مؤشر نسبة الفقراء: ويقيس هذا المؤشر الأهمية النسبية للفقر في المجتمع ويحسب بالطريقة التالية

$$H = g/N$$

حيث:

H = نسبة الأفراد الفقراء (أو نسب الأسر ة الفقيرة).

g= عدد الأفراد الفقراء (أو نسب الأسر ة الفقيرة).

N = حجم السكان

3- مؤشر فجوة الفقر: Poverty Gap index : لدى كل من «**فوستر وغرير وثوربيك**» وهذا المؤشر يحاول قياس حجم الفجوة بين دخل الفرد وخط الفقر، أي هو مقدار الدخل اللازم للخروج من حالة الفقر إلى مستوى خط الفقر المحدد وبعبارة أخرى هو النسبة المئوية للفرق بين الدخل وخط الفقر الذي يمثل جميع الفقراء وهو بذلك يقيس عمق الفقر ويحدد الفجوة بين مستويات الإنفاق داخل الأسر الفقيرة وخط الفقر مقاربة (اقتصادية)، إذ أن مؤشر فجوة الفقر يقوم على أساس قياس حجم الفجوة بين دخل الفرد وخط الفقر وهو يعبر عن مقدار الدخل اللازم لرفع مستويات استهلاك الفقراء عند نقطة خط الفقر المحدد وهو بذلك مؤشر حدوث الفقر ويحسب كالتالي:$-\sum[z$

$$\mathbf{PG\ 1/n} = \boldsymbol{Yi/z]x100}$$

حيث:

- **PG** يمثل فجوة الفقر
- **Z** يمثل خط الفقر المحدد
- **Yi** يمثل مستوى الدخل للفئات الفقيرة.
- **n** حجم السكان

4-مؤشر شدة الفقر: هذا المقياس يقيس درجة اللامساواة في التوزيع تحت خط الفقر ويمنح وزنا أكبر للأسر التي تقع في أسفل توزيع الدخل(الإنفاق) بناء على مؤشرات مؤشر حساب الرأس ومؤشر فجوة الفقر وعليه فهو يقيس فجوة الفقر وحجم التفاوت الموجود بين الفقراء تحت خط الفقر، فكلما ارتفعت قيمة المؤشر كلما كان الفقر شديدا وحجم التفاوت بين الفقراء كبيرا كلما ويحسب بالطريقة التالية:

التفاوت الموجود بين الفقراء أي الذين يعيشون تحت خط الفقر يقيس

$$\mathbf{Ps} = \mathbf{1/n}\sum[z - \boldsymbol{Yi/z}]^2\ \boldsymbol{x}\mathbf{100}$$

حيث:

- **Ps** يمثل فجوة الفقر
- **Z**-يمثل خط الفقر المحدد
- **Yi**-يمثل مستوى الدخل للفئات الفقيرة ويحسب من دخل الفئة الأشد فقرا إلى الفئة الأقل فقرا.
- **n**-حجم السكان

5-**معامل جيني:** يقيس معامل جيني درجة المساواة توزيع الدخل بين مختلف الفئات أو يقيس مقدار التفاوت في توزيع الدخول، إلى حيث تزداد قيمة معامل جيني بازدياد عدم المساواة وتتراوح قيمته بين إجمالي المنطقة تحت خط المساواة الواحد الصحيح التي تعني عدم المساواة الكاملة والصفر الذي يمثل نقطة المساواة الكاملة.

ويستخدم هذا المؤشر لقياس حدة الفقر، فكلما كان معامل جيني لتوزيع دخل الفقراء صغير، كلما كان الفقراء متساويين في الفقر مما يعني انخفاض حدة الفقر.

4-**مؤشر سنSen's Poverty index:** صاغ «**سن**» مؤشر مركب خاص بالفقر يضم أهم المؤشرات المتمثلة أساسا في معامل جيني ومؤشر سن للفقر.

إضافة إلى عدة مؤشرات أخرى تنصب معظمها في محاولة إيجاد الطريقة المثلى في قياس الفقر مثل مؤشر "**دالتون**" ومؤشر «**تايل**»، مؤشر «**كوزنتر**»، مؤشر «**أتكنيسون**» وغيرهم من علماء الاقتصاد الذين حاولوا جاهدين في تحليل ظاهرة الفقر للبحث عن مؤشر دقيق لتحديد وقياس الفقر ومن ذلك إيجاد الحلول الكفيلة للقضاء على الظاهرة وتحقيق التنمية بشتى أنواعها، ولكن وحسب رأينا فإن لا يمكنها الوصول إلى نتائج دقيقة لقياس الفقر، لأنه لم يعد ظاهرة ساكنة كما كان في الماضي، بل أصبح ظاهرة متحركة دائمة التغير والتبدل، خاصة في الظروف الدولية التي تتسم بالعولمة، والتغيرات والتطورات الرهيبة التي تحدث في العالم، في مجال التكنولوجيا والعلوم وتأثير العولمة خاصة على الاقتصاد مما أدى إلى هذه إلى عرقلة سير عجلة التنمية والتأثير بشكل كبير على الجانب الاقتصادي للدول الأقل استعمالا لهذه الوسائل الحديثة الذي يعد محورها وكذا تأثيرها على الجانب الاجتماعي بها وتفاقم وتنامي ظاهرة الفقر يرجع لعدة أسباب تكون دافعا قويا لديمومتها واختلاف الرؤى والنظريات حولها لاختلاف الظروف والمؤشرات، وعليه فمن كان يعد غنيا في حقبة ماضية، قد يعد فقيرا في حقبة زمنية أخرى موالية، مما يفسر نسبية نتائج النظريات الاقتصادية من زمن لآخر.

6. <u>الخاتمة:</u>

لقد سمحت الدراسة من خلال هذه الورقة البحثية حول المقاربات النظرية لمفهوم ظاهرة الفقر (أسبابه، مشاكله وقياسه)، توصلنا من خلال هذه الدراسة الشيقة الوقوف على تحديد بعض القراءات والمفاهيم المختلفة لظاهرة الفقر من خلال تحديد أسبابه والمشاكل التي تنجر عنه والتي هي بدورها يكون لها تأثيرها على جميع المستويات، حيث أن المفهوم التقليدي للفقر كان مرتبطا في المقام الأول بالحرمان المادي، إذ كانت المعيشة تعتمد على دخل منخفض ومع ذلك يرتبط الفقر بغياب مجموعة من الحقوق الأساسية بما فيها التعليم والصحة والمسكن، فظهر في الأدب الاجتماعي والاقتصادي نظريات مختلفة لقياس الفقر من أجل التوصل إلى فهم الظاهرة وتحديد الحلول المناسبة لها أو الحد منها.

ومن خلال البحث، تبين لنا أن الفقر ظاهرة ديناميكية للغاية تحتاج إلى دراسات مستمرة بمرور الوقت لتحديد وفهم الآليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لما تشكل من تهديد للمجتمع من آفات تكون سببا لكثير من الجرائم الأخلاقية الاجتماعية والاقتصادية التي تفتك بالفرد بالدرجة الأولى بصفته عنصرا في المجتمع. وبالرغم من الاختلاف السائد حول مفهوم الفقر وقياسه وتحديد خطوطه وسبل مكافحته، واعتبار كل ذلك محل نقاش مستمر بين الخبراء الاقتصاديون خاصة الذين هم في سعي مستمر لإيجاد القياسات والمؤشرات الحقيقة التي يمكن من خلالها قياس الفقر، إلاَّ أننا نرى أن أي جهد لقياس الفقر ومكافحته لابد أن يأخذ بعين الاعتبار كل الأبعاد وتداخلها مثل الحصة في التعليم، وتحقيق الأمن الغذائي خاصة لدى الفقراء مع ضرورة الأخذ استراتيجيات الأزمة لمكافحة الفقر وذلك بالأخذ بأسباب التنمية خاصة منها الاجتماعية والاقتصادية التي تمكن بالنهوض بالمجتمع إلى مستوى الرفاهية اللازمة للعيش، ولو رفاهية نسبية لأفراد المجتمع الذين يتأثرون بظاهرة الفقر، غير أن التأثير قد يكون أكثر على أضعف الفئات، ألا وهم الأطفال والمرأة، لذا يتوجب على الدول توفير الحماية لهاته

الفئة من خلال إصدار تشريعات تضمن لهم الحماية وكذا إنشاء مؤسسات لضمان الحياة الكريمة التي تتوفر على أدنى شروط المعيشة وعليه عرجنا إلى عرض مجموعة من التوصيات والتي نأمل أن تجد طريقا لتطبيقها مستقبلا نذكر منها:

-التأكيد والإصرار على تطوير برامج التنمية على جميع المستويات سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو حتى الثقافية منها، لأنها المحور الأساسي الذي يمكن من خلاله القضاء على ظاهرة الفقر؛

- التوسع في برامج الرعاية والضمان الاجتماعي لتحسين أوضاع الفقراء وذلك بتسطير مخططات التنمية وفي كل المجالات الصحة التعليم والسكن؛

-التوسع في الخطط التنموية خاصة في المجال الزراعي والاقتصادي وإنتاج الغذاء وتحقيق الاكتفاء من أجل تحقيق التنمية اللازمة لضمان العيش الحسن لكل المستويات خاصة ذوي الدخل المحدود أو الضعيف.

-توجيه إيرادات الموارد خاصة النفط والبترول بالنسبة للدول الغنية بهذه الموارد الأولية أن توجه العائدات المحصلة نحو الاستثمار والتوسع في خلق الوظائف من خلال اقتصاد حقيقي كبناء مصانع تمتص البطالة واستثمار الطاقات البشرية للقضاء على الفقر.

محاربة الفساد الإداري والمالي في كل القطاعات وسن قوانين ردعية للحد من ذلك من خلال فرض الرقابة الإدارية لمحاسبة أصحاب النفوذ الإداري والمالي من أجل تحقيق تنمية حقيقة تسعى للقضاء أو الحد من الفقر.

7. المراجع:

1. **الكتب:**

- دويدار، محمد. (1981). مبادئ الاقتصاد السياسي. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
- الفارس، الرزاق (2001). الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي. ط 1. مركز ديوان الوحدة العربية. بيروت.

2. **الرسائل والأطروحات:**

- مقاوسي قيرة، صليحة.(2008). "الفقر الحضري أسبابه أنماطه دراسة ميدانية لمدينة باتنة"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

-عياد، هشام. (2017). "أثر النمو الاقتصادي على الفقر في وجود اللامساواة الاقتصادية في الجزائر والدول النامية خلال الفترة 2013/1970"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر.

-علام، عثمان. (2014). "تمويل التنمية في الدول الإسلامية حالة الدول الأقل نموا" أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

- عباس، وداد. (2018). "دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر دراسة حالة: الجزائر، الأردن واليمن"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.

– شكيمة، ياسين. (2014). "الفقر في دول غرب إفريقيا وآليات دراسة تقويمية 2010/1990"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، الجزائر.

– شيبان، سمير. (2011). "محاولة اقتراح نموذج قياسي لإشكالية الفقر الحضري والريفي 2010/1999 لولاية سطيف"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر.

– هرندي، كريمة.(2016). "التمثل الاجتماعي لظاهرة الفقر لدى الأسر الجزائرية دراسة ميدانية لعينة من الأسر بمنطقة مستغانم"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة، مستغانم، الجزائر.

– حاجي، فطيمة. (2014). "إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة الممتدة من 2005 إلى 2014"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر.

3. **المقالات:**

– العذاري، عدنان داود محمد. عبد الرسول محمد، هاني.(2012). "مؤشرات الفقر في محافظة النجف وسبل مواجهته". مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية. 4(38): 32.

– طعان، صادق علي.(دون سنة). "الفقر الاقتصادي والفقر المعرفي في مقاربة اقتصادية". مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية:36.

–نوي، مصطفى. بلحمدي، سيد علي.(دون سنة). "إستراتيجية معالجة الفقر في ظل العولمة حالة الجزائر". المركز الجامعي خميس مليانة. الجزائر:08.

– بختي، فريد. بهياني، رضا.(2018). "مؤشرات قياس الفقر وطرق مواجهته". مجلة نماء للاقتصاد والتجارة. (4): 13.

– طنش، خلود احمد. عبابنة، محمد أحمد محمد.(بدون سنة). "الفقر والبطالة وأثرهما في تهديد السلم المدني آليات المعالجة في ضوء الهدي النبوي":34.

– أرشيد، محمود عبد الكريم.(2008). "مكافحة الفقر في الاقتصاد الإسلامي". مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات. فلسطين. (13): 42.

4. **المداخلات:**

طويتي، مصطفى. لعرج مجاهد، نسيمه.(2014). "إشكالية قياس وتقييم ظاهرة الفقر في الدول العربية".مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة. جامعة الجزائر. الجزائر.